مجلة البصائر
للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المجلد: 01 العدد: 00 جوان 2022

ISSN 2830-9189

الابتكار الأخضر كتوجه استراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

–عرض تجارب بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الناجحة في مجال الابتكار الأخضر–

Green innovation as a strategic direction for small and medium enterprises

- Presenting some successful experiences of Algerian small and medium enterprises in the field of green innovation-

عبد الرؤوف بوجريو[1] *، زينب بوراي[2]

[1] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة – الجزائر

[2] جامعة آكلي محند أولحاج البويرة – الجزائر

تاريخ الاستلام: 2022/06/13؛ **تاريخ القبول**: 2022/06/25؛ **تاريخ النشر**: 2022/06/30

ملخص: لا يمكن إنكار أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة فريدة في الاقتصاديات، فهي تولد قدراً كبيراً من الاستثمار والإنتاج والوظائف، ومن ناحية أخرى، تتمتع بقدرة كبيرة على الابتكار والإبداع. لأنها تشكل دعما للنمو الاقتصادي. ففي الجزائر، ظهر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوائل التسعينيات نتيجة للإصلاحات الاقتصادية الليبرالية. إذ أن إصدار قانون العملة والائتمان لعام 1990 والرفع التدريجي لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية قد جمعا الظروف الموضوعية المؤدية إلى تنمية الاستثمار والشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر.

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفي طريقها للبحث عن خيارات إستراتيجية تضمن لها البقاء، برز اتجاهها نحو الاقتصاد الأخضر او ما يعرف بالاقتصاد البيئي كخيار استراتيجي لضمان بقائها واستمراريتها وتحقيق ميزة تنفسية في بيئتها. ولهذا سنسلط الضوء في هاته الورقة البحثية عن دور الابتكار الأخضر في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الكلمات المفتاحية: الابتكار، الابتكار الأخضر، المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم

تصنيف JEL : O32.

Abstract: Enter It is undeniable that SMEs occupy a unique position in economics, as they generate a great deal of investment, production and jobs, and on the other hand, they have great potential for innovation and creativity. Because it is support for economic growth. In Algeria, interest in small and medium-sized enterprises emerged in the early 1990s as a result of liberal economic reforms. As the issuance of the Currency and Credit Law of 1990 and the gradual lifting of the state's monopoly on foreign trade have combined the objective conditions conducive to investment development and private SMEs in Algeria.

Small and medium-sized enterprises are on their way to search for strategic options to ensure their survival. Their tendency towards a green economy or what is known as environmental economics has emerged as a strategic choice to ensure its survival and continuity and achieve a competitive advantage in its environment. For this reason, we will highlight in this research paper the role of green innovation in improving the performance of small and medium-sized enterprise

Keywords: Innovation, green innovation, medium and small enterprises.

Jel Classification Codes : O32.

* a.boujriou@centre-univ.mila.dz

1.المقدمة:

في ظل التطورات الراهنة اليوم، والاهتمام بالاستدامة البيئية للمؤسسات وتغير مواقفها وتوجهاتها ليس فقط بموجب القوانين الوطنية والدولية أو بسبب ضغوط المستهلكين، ولكن أيضا اعتماد استراتيجيات الإدارة البيئية يخلق فرصا لمنظمات الأعمال، ويخلق عوائد اقتصادية على المدى الطويل، حيث أن الأداء الاقتصادي حاليا لم يعد المصدر الوحيد لقاء المؤسسات أي هذه الأخيرة تجد في تحقيق الأداء البيئي السبيل الآخر لتدعيم بقائها بتعظيم أدائها،ولكي يتم التحول إلى اللون الأخضر تتخذ المؤسسات عدة أساليب وممارسات للتعامل مع القضايا البيئية في استراتيجياتها لتعزيز ميزتها التنافسية، وهذا عبر الابتكارات التي تترك آثارا ايجابية للبيئة والذي سايره في المقابل ضرورة تطوير الابتكار بدمج الانشغالات البيئية وضرورة حماية البيئة ضمن أساسياته ونتكلم هنا عن الابتكار الأخضر، الذي يعني عمليات وممارسات وأنظمة ومنتجات جديدة أو معدلة تفيد البيئة وتسهم في الاستدامة البيئية، ونظرا لأن الابتكار الأخضر يمثل التحدي الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيجب على هذه المؤسسات أن تتقن جميع الجوانب لضمان نجاح أنشطتها وتميزها وبقاءها، فهي تستحق التركيز عليها، وبالتالي سنحاول في هذه الورقة البحثية فهم وتحديد العوامل الرئيسية التي تحفز نشاط الابتكار الأخضر في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة الحجم، لهذا سنحاول الإجابة على التساؤل التالي:

هل يساهم الاستثمار في الابتكار الأخضر في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

2.الابتكار الأخضر

ويتضمن هذا المحور مفهوم الابتكار الأخضر، أنواعه وأهميته:

1.2.مفهوم الابتكار الأخضر: ظهر هذا المفهوم كنتاج مزيج من نظرية الابتكار التقليدية والمفهوم البيئي الأخضر، يمكن تسمية الابتكار الأخضر أيضا بالابتكار البيئي والابتكار المستدام، الابتكار ايكولوجي، يتشابه فهم الدلالة بين أنواع الابتكار الأربعة في الأوساط الأكاديمية، ولكن لا يوجد حتى الآن رأي موحد حول تعريف الابتكار الأخضر،على الرغم من أن مفاهيم "الابتكار الأخضر" تختلف قليلا عن بعضها البعض، إلا أنها تستند جميعها إلى تحسين البيئة ويمكن استخدامها بالتبادل، وعلى الرغم من صعوبة تحديد تعريف موحد للابتكار الأخضر إلا أن هذه التعاريف لا تختلف كثيرا فيما بينها، وقبل التطرق لمفهومه لا بد من تعريف الابتكار:

1.1.2. تعريف الابتكار: من الناحية العلمية فقد اختلفت مفاهيم الابتكار باختلاف وجهات نظر المفكرين والباحثين، إذ عرف أوسلو في كتابه " MANUEL OSLO " مصطلح الابتكار على أنه" العملية التي يمكن من خلالها تحويل فكرة إلى منتج، أو خدمة جديدة أو تحسينها لتكون قابلة للبيع ،وتشمل كل الأنشطة العملية، التقنية، التجارية، والمالية الضرورية من أجل السير حر والنجاح في تسويق المنتج أو الخدمة الجديدة".

وهذا ما أكد عليه عرفه Robbins بأنه" العملية التي تؤدي إلى إنشاء فكرة وإخراجها من خلال منتج أو خدمة مفيدة أو طرق من العمليات " ، كما عرّفه Rochka على أنه "الوحدة المتكاملة لمجموعة العوامل الذاتية والموضوعية التي تقود الفرد بالمؤسسة إلى تحقيق إنتاج جديد وأصيل ذو قيمة للفرد أو الجماعة "(بوقابة وردية ، 2018، ص: 04.)

2.1.2. تعريف الابتكار الأخضر: هو عبارة عن منتجات جديدة أو عمليات إنتاج جديدة تتعلق بالتغيرات التكنولوجية، التنظيمية و الاجتماعية وتوفر قيمة للمستهلك وللأعمال بصفة عامة لكن تساهم في الحد من الأعباء البيئية الناجمة عن عملية الإنتاج وتسويق المنتجات.(رندة سعدي، قاشي خالد، 2019، ص : 203).

وتعرف: بأنه يمثل عملية الحد من كثافة الموارد وتقليل التأثير السلبي على الإنتاج وخلق قيمة مضافة عن طريق التحسين المستمر.(عارك عبود عمير،2018، ص 92).

وحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيشير الابتكار الأخضر إلى " إعداد نموذج العمال وتطبيقه، والذي تم تجسيده من خلال إتباع إستراتيجية عمل جديدة يتمثل دورها في تطبيق الاستدامة في جميع العمليات التجارية التي تستند الى التفكير وفقا لمنظور دورة الحياة ، وتتعاون مع الشركاء عبر سلسلة قيمها، حيث تتطلب هذه الابتكارات وجود مجموعة متناسقة من التعديلات أو الحلول المبتكرة للمنتجات (السلع/ الخدمات) والعمليات ونهج السوق والهيكل التنظيمي مما يؤدي إلى رفع مستوى أداء الشركة وقدرتها التنافسية" (مكاوي فريدة، عبد الله سليمة، ص : 02).

ويعرف أيضا: يتمثل بمجموعة من الممارسات والأنشطة التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات صديقة للبيئة التي تعد جزءا من إستراتيجية الأعمال في المنظمة، ولها دور كبير في النجاح التنظيمي أو فشله.(عارك عبود عمير واحمد ضياء الدين صلاح لدين، 2018، ص: 93).

2.2.أهمية وفوائد الابتكار الأخضر :تبرز أهمية الابتكار الأخضر من خلال تقليل التأثيرات السلبية على البيئة لوصول المنظمات إلى غرضها الأساس في تحقيق مسؤوليتها الاجتماعية، من خلال إدارتها لدورة الابتكار الأخضر المتمثلة بالاستكشاف وكفاءة عملياته، وتبنيها للابتكار الأخضر كثقافة تنظيمية وتضمينه في استراتيجيات أعمالها، وصولا إلى تحقيق الأداء البيئي المرغوب، فالابتكار الأخضر يحقق المنفعة للمجتمع والمنظمة ويحسن أدائها، وبذات الاتجاه فهو يلعب دورا حاسما في أداء المنظمة البيئي والاجتماعي والاقتصادي، ولذلك يعد أحد المقاييس الأساسية في تحديد أداء المنظمة الكمي، ويمكن إيجاز بعض الفوائد التي تحققها المؤسسات المعتمدة على الابتكار الأخضر في: (احمد عبد الستار الطالبي، علياء إبراهيم حسين ، 2018، ص: 357)

- يمكن للمؤسسات من الحصول على المكافآت التجارية من ابتكار منتجات مستدامة بيئيا.
- تحقيق فوائد مالية يمكن أن تزيد من القدرة التنافسية للشركات.
- تحسين أداء الإدارة البيئة لتلبية المتطلبات والقوانين البيئية ويؤدي الابتكار الأخضر دور الوسيط بين الأخلاقيات

- البيئية والعوائد التنافسية.
- يعد بمثابة المفتاح لتحسين الميزة التنافسية في عالم يزداد به الاهتمام بالبيئة؛
- يوفر فرصة كبيرة لتلبية طلبات الزبائن دون الإضرار بالبيئة؛
- يمكن من تحسين أداء الشركة؛.

- تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والطاقة؛
- يمكن المؤسسات من خفضا لتكاليف وزيادة الإيرادات.

3.2.أهداف الابتكار الأخضر:

إن تطبيق الابتكار الأخضر يحقق جملة من الأهداف أهمها: (احمد عبد الستار الطالبي، علياء إبراهيم حسين ، 2018، ص: 357-358)

- الحفاظ على الطاقة.
- تقليل الانبعاثات وتنمية الاقتصاد في نفس الوقت؛
- التحسين المباشر لجودة البيئية؛
- يهدف إلى تقليل الغازات المسببة للاحتباس الحراري؛
- توفير فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع؛
- تطبيق الابتكار الأخضر يساعد على تحقيق هدف المدينة الصديقة للبيئة.

4.2.أنواع الابتكار الأخضر: اتفق عدد من الباحثين على أن أنواع الابتكار الأخضر تتمثل في ثلاث وهي ابتكار منتجات، ابتكار عمليات وابتكار تنظيمي، ويمكن شرح كل نوع على حدا:

1.4.2.ابتكار المنتج الأخضر:هو الابتكار (الجذري والتحسين) يساهم في إدخال منتجات جديدة أو تحسين المنتجات الحالية لتكون أقل ضررا وأكثر ملائمة للبيئة، وكمثال على ذلك الورق الخالي من الكلور والقابل للتدوير.

ويمكن تعريفه أيضا بأنه:" أي منتج مصمم ومصنع وفقا لمجموعة من المعايير التي تهدف إلى حماية البيئة وتقليل استنزاف الموارد الطبيعية مع المحافظة على خصائص الأداء الأصلية". وقبل الشروع في عملية إنتاج المنتج الأخضر لابد من تحديد الاحتياجات البيئية للمستهلك وتطوير المنتجات وفقا لهذه الاحتياجات، وليس ضروريا أن يكون المنتج الأخضر جديدا كليا بحيث يمكن أن تجرى مجموعة من التعديلات على المنتج القديم مما يجعله منتجا صديقا للبيئة وتتمثل هذه التعديلات في أسلوب التعبئة والتغليف أو تغيير نسب بعض المكونات وإعادة استعمال بعض المواد عبر إعادة التدوير أو استبدال مكونات أخرى أقل تأثيرا من الناحية البيئية وأن لا ينتج من استخدامها نفايات مضرة بالبيئة.

وفي الوقت نفسه؛ فإنه يتوجب على المؤسسة عند تقديمها لأحد المنتجات الخضراء الجديدة أن تراعي جانب مهم جدا ويتعلق بالمحافظة على الخصائص الأصلية للمنتج مع تمييزها.(موسى بخاخشة وآخرون، 2018، ص– ص5– 8)

وبهذا يمكن القول ان ابتكار منتج أخضر يهدف الى: جودة أعلى وأداء أفضل، وزيادة السلامة، أقل تكلفة، أعلى قيمة إعادة البيع أو الخردة ،ميزة تنافسية، وانخفاض تكاليف التخلص(Frank Reuvers, 2015 ,p:03).

2.4.2.ابتكار العملية الخضراء Green Proses Innovation: حيث يساهم الابتكار الأخضر في تطوير تكنولوجيات أو عمليات جديدة تكون أقل ضررا وأكثر ملائمة للبيئة، كما في استخدام تكنولوجيا نظيفة أو تتطلب مواد أولية وطاقة أقل.(موسى بخاخشة وآخرون، 2018، ص–ص: 07–08)

ويرتبط مفهوم ابتكار العملية الخضراء بالتطور التكنولوجي كونه العامل المؤثر في تطوير المنتج، وتعد العملية أفضل مجال يطبق فيه البحث والتطوير والابتكار، ويمكن دراسة ابتكار العملية وتحليلها من خلال أربعة مداخل تتمثل في مدخل التصميم الذي يهدف إلى تصميم منتج وعملية جديدة لتلبية رغبات الزبائن، والمدخل الاستراتيجي الذي يجري تحديده في ظل قدرات المنظمة والفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، والمدخل التكنولوجي الذي يعد الحجر الأساس لابتكار العملية في ابتكار منتج أخضر، والمدخل المعلوماتي الذي يشير إلى إن ابتكار العملية هي نتاج تكنولوجيا المعلومات، إن الشرط الأساسي لاستدامة الابتكار والمحافظة عليه في المنظمة هو وجود عملية خضراء واضحة تغطي جميع الأنشطة الصديقة للبيئة، التي تشتمل على جميع الإجراءات والخطوات التي تعزز اعتماد منتج جديد ذو قيمة في السوق..(عارك عبود عمير واحمد ضياء الدين صلاح الدين، 2018، ص: 94).

فالابتكار في عملية يهدف لتعزيز الموارد، يمكن تحقيق الإنتاجية من خلال التغييرات التكنولوجية مما يؤدي إلى: غلة أعلى، وقت تعطل أقل، توفير المواد، أفضل استخدام المنتجات الثانوية، وانخفاض استهلاك الطاقة والمواد ،انخفاض تكاليف التخزين والمناولة، وتحويل النفايات إلى مدخلات قيمة، ومن ناحية أخرى، فإن التلوث الأقل يعني انخفاض تكاليف، وتجنب الدعاوى والغرامات المحتملة وتكاليف التنظيف، إلى جانب خفض تكاليف الإنتاج وتجنب تكاليف المسؤولية، فإن ابتكار العملية الخضراء قد يكون كذلك تمثل مصدراً لميزة التمايز وقد تسمح للمؤسسة بزيادة حصتها في السوق وإيراداتها , **Yuan Ma et all**) .1778, p : 3.)

3.4.2.الابتكار التنظيمي: وهنا يشير نجم عبود نجم إن الابتكار التنظيمي يساهم في إدخال المفاهيم الجديدة وتطبيقاتها التي تعمل على تحسين البيئة الداخلية ومن ثم تحسين أداء الشركة الكلي بما في ذلك الأداء البيئي (بوروبة ليليا ،بن منصور ليليا،2019، ص: 94.).

والابتكار تحسين البيئة الداخلية ومن ثم أداء الشركة التنظيمي يعني إدخال المفاهيم الجديدة وتطبيقاتها التي تعمل على الكلي بما في ذلك أداؤه االبيئي، كما يعرف بأنه مجهود طويل المدى لتحسين قدرة المنظمة على حل المشكلات، وتجديد عملياتها على أن يتم ذلك من خلال إحداث تطوير شامل في المناخ السائد في المنظمة، مع تركيز خاص على زيادة فعالية جماعات العمل فيها

وذلك بمساعدة مستشار أو خبير في التغيير الذي يقنع أعضاء المنظمة بالأفكار الجديدة، من خلال الاستغلال الناجح للأفكار الجديدة، قد تكون أفكار جديدة كليا في السوق أو تتضمن تلك الأفكار في الإنتاج أو العمليات أو الإدارة وتتضمن أيجاد التصاميم الجديدة والمفاهيم والطرق لعمل الأشياء، وأوضح الكعبي بأنه أية فكرة أو تحسين جوهري تقوم به الشركة من اجل إضافة قيمة للشركة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.(احمد عبد الستار الطالبي، علياء إبراهيم حسين، 2018، ص 359).

3.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.3.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنفرد كل دولة بتعريف خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى مع حجم نموها الاقتصادي والمعايير المعتمدة من قبل خبرائها، كما يوجد اكثر من تعريف في الدولة الواحدة، ولقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعرفها ومن أهم هذه المعايير: معيار العمالة، معيار رأس المال، معيار الحصة السوقية، معيار الإنتاج معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة، ولكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، وفيما يلي سوف نتطرق الى بعض التجارب الدولية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم 01: يوضح مفهوم PME في الدول العربيةفي الدول العربية

الدولة	حجم المؤسسة	عدد العمالة	معايير اخرى
الأردن	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة. مؤسسات كبيرة.	مابين(1–4)عامل. مابين(5–9)عامل. أكثر من 50عاملا.	–
سلطنة عمان	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة. مؤسسات كبيرة.	مابين 10–100 عامل. أقل من 10 عمال. مابين 10–99عامل.	لا تتجاوز مبيعاتها السنوية 25 الف **ريال** عماني. مبيعاتها السنوية ما بين 25 الف الى 250 الف ريال عماني. مبيعاتها السنوية 250 الف –1مليون و500 الف ريال عماني.
مصر	مؤسسات صغيرة.	أقل من 50 عامل.	رأس المال مابين 50 الف جنيه الى مليون جنيه مصري.
السعودية	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة.	مابين 1–20 عمال. مابين 21–100 عامل.	لا يزيد رأس المال المستثمر على 20 مليون ريال.

الكويت	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة.	أقل من10 عامل مابين 10–50 عامل.	على أن لا يتجاوز رأسمالها على 200 ألف دينار كويتي.
العراق	**مؤسسات صغيرة.** **مؤسسات متوسطة.**	**مابين 5–19 عامل.** **مابين 20–100 عامل.**	–
البحرين	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة.	مابين 11–50عامل. مابين 51–150 عامل.	الدخل السنوي لا يتجاوز 50ألف دينار بحريني. الدخل السنوي لا يتجاوز 2 مليون دينار بحريني.
سوريا	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة.	عدد العمال لا يقل عن6. عدد العمال لا يقل عن16.	رأس المال مابين 1.5– 5ملايين ليرة سورية. رأس المال مابين 5– 15ملايين ليرة سورية.

المصدر: غربي حمزة، قمان مصطفى، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، افريل 2012، نقلا عن منظمة العمل العربي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والثلاثون، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 23 فيفري–1 مارس2008، ص ص:13–15.

جدول رقم 02: يوضح مفهوم PME في الدول الأوربية في بعض الدول الاوروبية

الدول	نوع المؤسسة	عدد العمال	معايير أخرى
الو.م.أ	مؤسسة مصغرة مؤسسة صغيرة. مؤسسة متوسطة. مؤسسة كبيرة.	ما بين 01–09 عامل. ما 10–199 عامل . من200 الى 499 عامل. من 500 عامل فاكثر.	من 1 الى 5 مليون دولار امريكي كمبيعات سنوية من 5 الى 15 مليون دولار امريكي كمبيعات سنوية
	المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي الفروع النشاط	300 عامل أو أقل	معيار راس مال المستثمر: مليون ين او اقل

اليابان	الاقتصادي. مؤسساتالتجارة بالجملة. مؤسسات البيع بالتجزئة والخدمات.	100 عامل او اقل. 5عامل او اقل	30 مليون ين او اقل. 10 مليون ين او اقل.
كندا	القطاع الخدمي القطاع الصناعي	أقل من 300 عامل. أقل من 500 عامل.	25 مليون دولار كمدخول سنوي. 25 مليون دولار كمدخول سنوي.
فرنسا	مؤسسات صغيرة. مؤسسات متوسطة. مؤسسات كبيرة.	من 20 إلى 49 عامل وكذلك من 1 الى 49 عامل. من 50 الى 249عامل.	-

المصدر: شريف غياط، سهام بوفلفل، اسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة الفقر مع الاشارة لتجارب بعض الدول، ملتقى صفاقس الدولي حول المالية الاسلامية، 2013، جامعة صفاقس.

- في الجزائر:

لقد تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث أشارت الجريدة الرسمية:(أحلام منصور، آسيا بن عمر، 2017، ص- ص: 4 -5)

- المادة الخامسة: أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 25-200 عامل ورقم أعمالها بين مليون و02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100-500 مليون دينار.
- المادة السادسة: تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 10و40 عامل ورقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون دينار. تستوفي معايير الاستقلالية، أي لا تملك مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المادة السابعة: تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل ما بين 01 و09 عمال، تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار.

جدول رقم03: يوضح حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

نوع المؤسسة	عدد العمال		رقم الاعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
مصغرة	01	09	01 مليون دج	20 مليون دج	1 مليون دج	10 ملايين دج
صغيرة	09	49	20 مليون دج	200 مليون دج	10 ملايين دج	100 مليون دج
متوسطة	50	250	200 مليون دج	02 مليار دج	100 مليون دج	500 مليون دج

المصدر: القانون رقم 10- 18 المؤرخ في 12-2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد77، ص: 6.

2.3.دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية:

تعتبر المؤسسات عصب النظام الاقتصدي أهم مكون له، وتنوضح فيما يلي أهم مساهمات المؤسسات الصغير والمتوسطة في الاقتصاد (مفيد عبداللاوي، ناجية صالحي، 2012، ص-ص: 6-7) :

1.2.3.مساهمة المؤسسات الصغيرة في توفير مناصب الشغل:

تتيح المؤسسات الصغيرة العديد من فرص العمل وتستقطب العمالة ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين. والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول, وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا مقارنة بتكلفة خلق فرص العمل بالصناعات الكبرى, وهذا ما يخفف من العبء على ميزانيات الدول.

وقد أشارت دراسات الجدوى لهذا النوع من المؤسسات إلى انخفاض تكلفة فرص العمل في هذه الصناعات مما يعني قدرة تلك المؤسسات على إتاحة فرص عمل أكثر من غيرها. كما أنها تستخدم فنونا إنتاجية أكثر تكثيفا للعمل ومن هنا تتميز بارتفاع نسبة العمل إلى رأس المال. كما أنها لا تحتاج إلا إلى تدريب بسيط وسريع للعامل العادي.

2.2.3.مساهمة المؤسسات الصغيرة في تعبئة المدخرات:

تقوم المؤسسات الصغيرة باستقطاب فوائد الأموال والمدخرات الصغيرة كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة من جهة وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى.

3.2.3.مساهمة المؤسسات الصغيرة في تنمية الصادرات:

تساهم المؤسسات الصغيرة باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية في التصدير مباشرة وذلك بإنتاج السلع التي تتجه للتصدير. وتنويع هيكل الصادرات عن طريق دعم وتشجيع هذه المؤسسات وتوفير المساعدات الفنية والتنظيمية لها ومدها بالمعلومات عن احتياجات الأسواق الخارجية.

4.2.3.مساهمة المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة:

تلعب المؤسسات الصغيرة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للمؤسسات الكبيرة.

وعندما يكون الطلب محدودا على إحدى المنتجات يصبح من الضروري أن يتم الإنتاج على نطاق صغير, وبالتالي يصبح من الضروري وجود المؤسسات الصغيرة, محدودة الحجم بجوار الصناعات الكبيرة من أجل تنويع الهيكل الصناعي. حيث إن إقامة تجمعات تضم المؤسسات الصغيرة تؤدي إلى التكامل الأفقي والرأسي سواء في المجالات الفنية أو الإنتاجية أو التسويقية.

ففي اليابان مثلا تتبع الشركات الكبيرة العملاقة نظاما يعرف باسم نظام الشركات التابعة satellite system حيث تحيط الشركة الأم نفسها بعديد من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة, تقوم بمدها بكل مستلزماتها من المواد والأجزاء المصنعة وغيرها من مستلزمات الإنتاج, وفق مواصفات وإجراءات محددة, وجداول زمنية غاية في الدقة والانضباط.

5.2.3.مساهمة المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الإقليمية:

تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية, حيث تتسم المؤسسات الصغيرة خاصة الصناعات التقليدية والحرف بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم, الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية, وإعادة التوزيع السكاني, والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

إن المؤسسات الصغيرة بما تتميز به من ندرة على التوطن والانتشار الجغرافي يمكن أن تلعب دورا كبيرا في التنمية الإقليمية وجعلها تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها.

فهي تتطلب القليل من البنية الأساسية وخاصة الصناعات التقليدية منها, وهي قادرة على تصريف منتجاتها في الأسواق الصغيرة المتجاورة ومتطلباتها حتى تكون عادة محدودة, فضلا عن أنها قادرة على الاستفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى ومن الضروري أن نؤكد على أن دور المؤسسات الصغيرة في التنمية يجب أن يحدد في الإطار العام لدور القطاع الصناعي في التنمية وليس في معزل عنه.

6.2.3.مساهمة المؤسسات الصغيرة في تطوير التكنولوجيا وتنمية المواهب والإبداعات:

تحقق المؤسسات الصغيرة عدد من الابتكارات والإبداعات وذلك بترسيخ الخبرات الفنية من خلال الممارسة الطويلة للعاملين بها ويؤدي الإبداع إلى إتقان كفاءة الاختراع ويساهم بذلك في التقدم التكنولوجي, حيث تساعد على مد السوق بالكوادر الغنية التي تشكل رأس المال البشري.

وتجدر بنا الإشارة إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر هذا الأخير من أهم روافد التنمية الاقتصادية فهو يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، وفي ما يلي جانب من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة بعد أخرى نجاحها وفاعليتها خاصة في مواجهة مشكلة البطالة، مما جعل الحكومة الجزائرية تتأكد من ضرورة التوسع في تطبيق هذا الإجراء وتوفير له مختلف الإمكانيات والتسهيلات اللازمة. تشير إحصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي(CNAC)أنه سنة 2003 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاءها حوالي 190000 والتي ساعدت على توظف حوالي 538000 عامل، وعددها سنة 2006 وصل إلى 376767 مؤسسة تشغل ما يزيد عن 1.252.707 عامل (التقرير السنوي لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لسنة 2006،)05.كما تفيد الأرقام المسجلة خلال سنة 2010 أنه تم إنشاء حوالي 31578 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وبهذا ارتفع عددها الإجمالي إلى 619072 مؤسسة مقابل 587494 مؤسسة سنة 2009، حيث تقدر نسبة الزيادة السنوية 2010/2009 ب 5.38%، وقد سمحت هذه الزيادة بخلق حوالي 79102 منصب شغل جديد،وبذلك أصبح عدد المناصب 1625686 مقابل 1546584 منصب شغل لسنة 2019 (2019/11/27.consulté le www.mipi.dz).أما سنة 2017 فقد وصل عدد العمال الموظفين لـ 2601958 عامل سنة 2017، كما يساهم في الصادرات بحوالي 23 مليون دولار والواردات بحوالي 18 مليون دولار.

3.3.واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تعد الجزائر من الدول التي انتهجت خيار الاستثمار في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل دعم الاقتصاد الجزائري وتنويع مصادر الدخل والحد من البطالة، خاصة وأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عرفت تطور ملحوظ خلال السنوات الأخيرة وهذا ما يلخصه الجدول التالي الذي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2003– 30 جوان 2017.

الجدول رقم04: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2003–30جوان 2017.

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة المتوسطة
2003	288587
2004	312959

2005	342788
2006	376767
2007	410959
2008	519526
2009	587494
2010	619072
2011	659309
2012	711832
2013	777816
2014	852053
2015	934569
2016	1022621
30 جوان 2017	1060289

source : République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Les données 2017. p: 05..

يتضح من خلال قراءتنا للجدول رقم(04) أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر، حيث ارتفع حجم هذه الأخيرة من 288587 مؤسسة سنة 2003 ليصل إلى 1060289 مؤسسة خلال نهاية السداسي الأول من سنة 2017 وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من2003–30 جوان 2017.

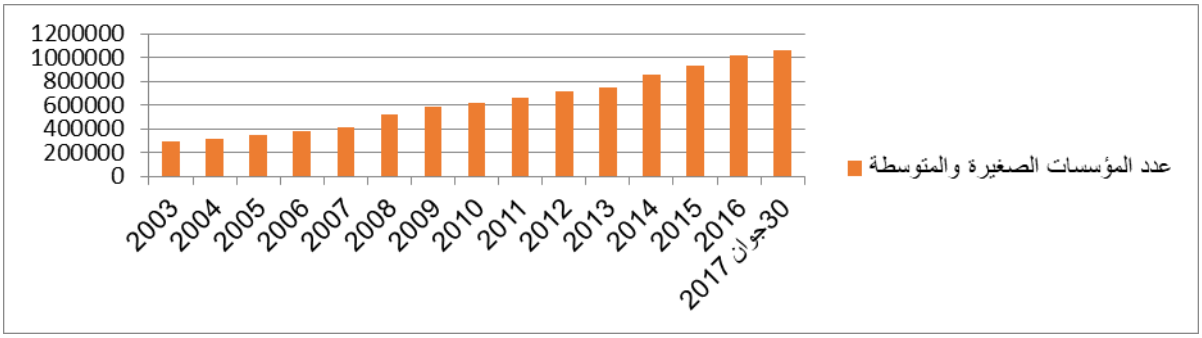

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول أعلاه.

ويمكن إرجاع هذه الزيادة المستمرة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع في الساحة الاقتصادية، من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تهدف إلى تنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني (ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين ، 2018، ص: 225) من جهة ومن جهة أخرى إلى الدور الذي لعبته مختلف أجهزة دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي نذكر منها ما يلي: (ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين ، 2018، ص: 229)

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(1994) حاليا تم دمجها مع وزارة الصناعة والمناجم، وأنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في تطوير القطاع المذكور، ونذكر منها: المشاتل وحاضنات الأعمال، مراكز التسهيل، المجلس الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)؛
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)؛
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR)؛
- الوكالة الوطنية للقرض المصغر(ENGEM).

الجدول رقم05: توزيع عدد المؤسسات حسب القطاع في نهاية 2018

	نوع المؤسسة	عدد م.ص.م	النسبة%
1	PME الخاصة		
	الأشخاص المعنويين	628219	57.47
	الأشخاص الاعتباريين	46469	42.55
	• المهن الحرة	223195	20.42

	• الأنشطة الحرفية	241494	22.09
	المجموع 1	1092908	99.98
2	PME العمومية		
	الأشخاص المعنويين	262	0.02
	المجموع 2	262	0.02
	المجموع الكلي	1093170	100.00

source : République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Les données 1er Septembre 2018, p : 07.

في نهاية 2018 بلغ إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم 1093170، والشيء الملاحظ من خلال الجدول السابق بأن المؤسسات الخاصة تستحوذ على النصيب الأكبر إذ تمثل 99.98 %من عدد المؤسسات، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التابعة للقطاع العام فقد بلغت 262 مؤسسة بنسبة 0.02 فقط من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وهذا ما سنوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم02:توزيع عدد المؤسسات حسب القطاع في نهاية 2018

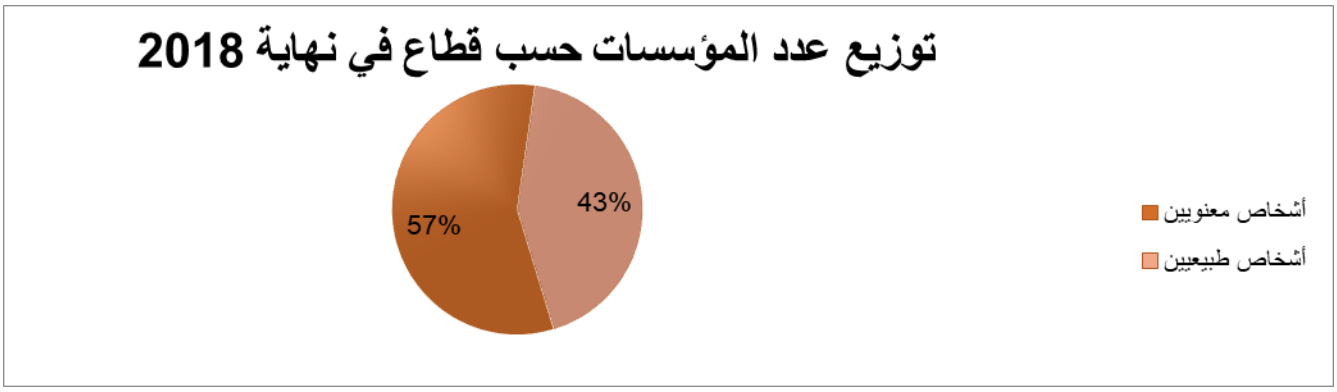

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

جدول رقم06: توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم حسب الحجم

نوع PME	عدد PME	النسبة %
مؤسسات مصغرة (تشغل أقل من 10 موظفين)	1068027	97.7
مؤسسات صغيرة (تشغل بين 10 و4 موظف)	21863	2.00

مؤسسات متوسطة (تشغل بين50 و249 موظفًا	3280	0.30
المجموع	1093170	100

source : République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Les données 1er Septembre 2018, p : 08.

يوضح الجدول أعلاه توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والشيء الملاحظ أن المؤسسات المصغرة (TPE) تستحوذ على النسيج الاقتصادي الوطني بنسبة 97.7% في نهاية سنة 2018، وهذا ما سدل على ان معظم المؤسسات الجزائرية هي مؤسسات ناشئة، لتليها في المرتبة الثانية المؤسسات الصغيرة (PE) بنسبة 2%، وأخيرا المؤسسات المتوسطة (ME) بنسبة 0.30%.وهذا ما سنوضحه في الشكل التالي:

شكل رقم03: توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم حسب الحجم

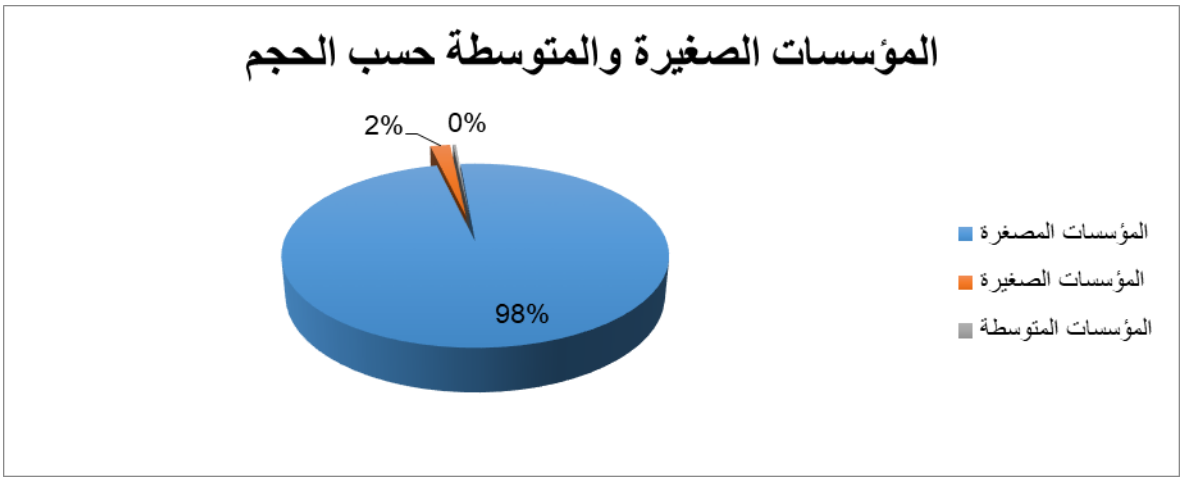

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

4.عرض بعض تجارب PMEالجزائرية ناجحة في مجال الابتكار الأخضر

وفيما يلي سنقوم بعرض تجارب ناجحة لمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم في إطار الابتكار الأخضر

1.4.مؤسسة بيت بايت:هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة، بدأت مرحلة الانجاز سنة 2004 بدعم من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، بداية نشاطها كان في فيفري 2007، وهي استخدام تكنولوجيا جديدة للمبيدات الحشرية والقوارض، حيث يعتبر منتج طبيعي 100 %، ايكولوجي، بيولوجي، اسم المنتج هو بيت بايت "BIT BAIT " وتعني هذه العبارة "الطعم الصغير" من مميزاته:(عمر اويسمية وآخرون، 2018، ص 7-8)

- يتخذ المنتج شكلين هما طابع هلامي معبأ في الحقن أي جال يستخدم للقضاء على الحشرات، أو مكعبات وأقراص للقضاء على القوارض.

- لا يحتوي على نسبة كبيرة من المواد السامة، حيث أن الفرد لا يتعرض للموت إلا بعد استهلاك 2 كلغ من هذا المبيد، فهو يحتوي على مادة سولفات الكالسيوم التي تؤثر على الجهاز الهضمي بدل الجهاز العصبي، محدثة بذلك الإمساك لدى الحشرات والقوارض.
- لا ينافس الإنسان في استهلاكه اليومي لأن من المبيدات ما يعتمد في إنتاجه على : الطحين، السكر، البطاطا، .. وغيرها، غير أن المنتج بيت بايت يعتمد في تركيبته على مادة الجبس ويعتمد كذلك على حمض أسيد البوريك غير مصنفا عالميا في قائمة المواد الخطرة.
- لا يشكل خطرا على صحة الإنسان، على خلاف المبيدات الحشرية الموجودة في السوق.
- لا رائحة له ولا يتبخر.
- لا يتسبب في أمراض الحساسية.
- لا يحتوي على مواد ضارة بالبيئة لأنه طبيعي، وهو يساهم في تخصيب الأرض عند استعماله للقضاء على القوارض التي تنتشر في المزارع والأراضي الفلاحية.
- يستعمل في القطاع الصحي والصناعي.
- مبيد اقتصادي يقضي على الصراصير من النوع الألماني، والصرصور الأمريكي الكبير حيث:
  - ✓ تركيز 20% تكون إبادة بطيئة، ما يسمح بالقضاء على الحشرات بعد عودتها إلى مكان تكاثرها، كما أن الصراصير تتغذى على بعضها البعض، ما يسمح بانتشار مفعول المبيد من جسم الحشرة الميتة إلى المجموعة.
  - ✓ تركيز 29- 20% تكون الإبادة متوسطة.
  - ✓ تركيز 50- 33 % تكون الإبادة سريعة بالطعم الهلامي المستخدم خصيصا لإبادة الحشرات يتخذ شكل حقن موجهة للاستعمال المنزلي، أما الشركات والإدارات فيتم استخدام المكعبات والأقراص.
- عملية الإنتاج تستهلك كمية قليلة جدا من الماء والطاقة.
- المخلفات الناتجة عن عملية الإنتاج قليلة وعملية التخلص منها لا تشكل أي خطورة.
- عمر المنتج 03 سنوات على الأقل بعد إنتاجه.

إن منتج المؤسسة إضافة للخصائص السالفة ، لا يتطلب إجراءات خاصة عند نقله ولا يشكل أي خطورة أيضا، كما هو الحال بالنسبة للمبيدات الحشرية الأخرى.

وتتميز المنتجات المؤسسة بانخفاض سعرها مقارنة بأسعار المبيدات الأخرى.

2.4.مصنع الهوارة بميلة تجربة رائدة في الاقتصاد الأخضر

ولأن وزارة البيئة تحرص اشد الحرص على خلق اقتصاد منتج من خلال جعل المواد الصناعية خادمة للاقتصاد والبيئة، كان مصنع ''الهوارة'' لرسكلة العجلات الوحيد بميلة والفريد في الجزائر الذي استثمر في هذا الميدان، حيث يؤكد صحراوي دراجي مسيّر الشركة ذات المسؤولية المحدودة لرسكلة العجلات المطاطية المستعملة بدائرة تلاغمة، ولاية ميلة أن شغله الشاغل هو الحفاظ على البيئة والاعتماد على المقاربة التي سطرتها الوزارة والدولة ولهذا قد بادر بتأسيس الشركة سنة 2015 وتجمع 2000 إطار مطاطي في الشهر ويطمح إلى تحقيق أرقام أكبر. ويضيف صحراوي أن الشركة توظف 154 عاملا في مجال الجمع عبر كافة الوطن في إطار الاقتصاد الأخضر بموجب ترخيص من وزارة البيئة والموارد المائية، حيث تجمع العجلات المطاطية المرمية عشوائيا في الغابات والوديان والمفارغ العمومية وتحوّلها إلى مادة أوّلية في مختلف الصناعات من بينها قطع الغيار والأرضيات الاصطناعية للملاعب وتعبيد الطرقات والحاويات الخاصة بمواد البناء ودلاء المياه ومختلف المواد المطاطية. ويتم تجميع العجلات المستعملة ونقلها إلى مركز التحويل حيث يتم تقطيع العجلة إلى قطع صغيرة ويفرز المطاط عن الحديد والخيط بعدها تحوّل إلى حبيبات.

ويقول صحراوي ''أنقذنا الكثير من المناطق من كوارث بيئية وفيضانات قاتلة بسبب انتشال عديد العجلات المطاطية المرمية في الوديان، حيث أغلقت العديد منها منافذ تصريف المياه ولولا تدخل الأعوان لحلّت الكارثة .''وباعتبار فاعلية مثل هذه المشاريع التي أثبتت نجاعتها والتي يفترض على الجهات المعنية تشجيع الاستثمار فيها، وجدوا أنفسهم أمام معضلة التسويق. لذا يناشد صاحب هذه المؤسسة الوحيدة على مستوى الولاية السلطات المعنية بإجراءات إيقاف الاستيراد لتسهيل عملية التسويق وتشجيع المستثمرين في العمل بمجال رسكلة العجلات المطاطية لتجنب الأضرار البيئية والصحية بسبب حرق إطارات السيارات المستعملة والكابلات المطاطية.

3.4. تجربة رائدة أعمال جزائرية على إعادة تدوير البلاستيك:

بسمة بلبجاوي، 33 عاماً، التي تحمل دبلوم في علم الوراثة والبيولوجيا الجزيئية وشهادة أخرى في مجال الاتصال والتسويق، واجهت المصير ذاته الذي يواجهه الكثير من الجزائريين، إذ بقيت تبحث عن عملٍ لعامين من دون جدوى. وفي النهاية، قرّرت تأسيس شركة ناشئة يمكن أن تفيد بها بلدها.

استنتجت بسمة من ملاحظاتها اليومية أنّ الكثير من جامعي الخردة (المعروفين باسم "شيفونييه" chiffonniers بالفرنسية يعملون على فرز النفايات وبيع المواد التي يجمعونها للمصانع، بما يشبه الحلقة الاقتصادية. غير أنّ هذه العملية لم تكن منظّمة والسلطات لم تكن تتدخّل فيها أو تنظّمها.

بالأرقام، تنتج الجزائر 16 مليون طن من النفايات سنوياً، وهي تستخدم – مثل الكثير من البلدان الأفريقية – التغليف بواسطة البلاستيك والأكياس البلاستيكية في المتاجر على سبيل المثال. يُستخدم في البلاد 5 ملايين كيس بلاستيكي ولا يعاد تدوير إلاّ 5% من المخلّفات. في المقابل، منعت تونس استعمال أكياس البلاستيك التي تُستخدَم لمرّة واحدة للحدّ من النفايات البلاستيكية.

وجدت بلبجاوي، بناءً على أرقام "الوكالة الوطنية للنفايات" National Agency ofWaste، أنّ قيمة سوق تدوير النفايات قد تصل إلى 530 مليون دولار، وهو ما يوفّر فرصة كبيرة في مجال الأعمال إلى جانب الأعمال المتعلقة بالغاز في البلاد. وبالتالي، قرّرت إطلاق الشركة الناشئة "بلاستيسايكل" Plasticycle في العام 2014، لإعادة تدوير البلاستيك في الجزائر.

كان الجزء الأصعب الذي وجهته في أنّ هذه الأعمال جديدة كلّياً على الجزائر، وتوجّب عليها إيجاد مورد لأدوات إعادة التدوير وكذلك إنشاء سلسلة إنتاج، ولتمويل المشروع، استخدمت مدّخراتها الخاصة، بالإضافة إلى قرضٍ من "الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب". ووفقاً للموقع الإلكتروني للوكالة، تتراوح قيمة مثل هذه القروض بين 5 و110 ملايين دينار جزائري (أي بين 46 ألف و90 ألف دولار).

بهذا أطلقت شركتها الناشئة والمصنع التابع لها في مدينة قسنطينة في شرق الجزائر، وهي المكان الذي يتواجد فيه قرابة نصف شركات إنتاج البلاستيك في البلاد. بحيث كان الأمر بمثابة فرصة لها، لأنّه لم يكن هناك أحد يهتمّ بهذه السوق في ذلك الوقت".

تمثّل التحدي الأول الذي تخطّته في العثور على آلة إعادة التدوير التي استوردتها لاحقاً من الصين. ثمّ راحت تعمل على جمع مخلّفات البلاستيك وغسلها وتجفيفها ثمّ تحويلها إلى حبيبات عبر طحنها في المعمل. وبعد انتهاء العملية، تباع هذه الحبيبات إلى شركات تستخدمها في صناعة المنسوجات أو أدوات التغليف، مقابل مبلغ معين.

تضمّ الشركة، على الرغم من الصعوبات، خمسة موظفين بدوام كامل، وهي تحقق الأرباح ولا تسعى إلى الحصول على تمويل، بحسب بلبجاوي.

تتعامل الريادية حالياً مع ست شركات بينها "فنادق أكور" Accor Hotels، حيث تشتري نفاياتها وتنظّفها قبل أن تبيعها لها من جديد. وتشتري الكيلوجرام الواحد بسعر يتراوح بين 28 و30 دينار جزائري (0.25 و0.27 دولار)، ثمّ تبيع الكيلوجرام المعاد تدويره بـ100 دينار (0.9 دولار)، حسبما كشفت في مقابلة.

ومع ذلك، غالباً ما يهدد هذه العملية احتكار جامعي الخردة الذين يقتحمون حاويات النفايات ليجمعوا ما يريدون منها ويفرزونها ومن ثمّ يبيعونها لأشخاصٍ مثل بلبجاوي. بحيث يتم فرض أسعار، مما يتوجّب عليها أن ندفع ثمن النفايات. هذه السوق غير مستقرّة وغير منظّمة، ما يعني أنّ الأسعار يمكن أن ترتفع بحسب ما يريد جامعو النفايات". في بعض الأحيان، يمكن أن يكون سعر الشراء من شركات خاصّة أعلى بحيث تصل الأسعار إلى 120 ديناراً (1.09 دولار أميركي) للكيلوجرام الواحد، ما يضع أشخاصاً مثل بلبجاوي تحت رحمة قطاعٍ غير رسمي يمكن أن يشهد تلاعباً في الأسعار.

يمكن أن يعالج مصنع بلبجاوي في اليوم نحو 1.2 طن من النفايات، وينتج حوالي 300 كيلوجرام من حبيبات البلاستيك، إلا أنّها لا تستطيع الوصول إلى هذه الكمية حين لا تستطيع شراء النفايات.

أمّا التحدي الآخر فكان في أنّها بدأت شركتها وحيدة وفي سنّ صغيرة. وتشير إلى أنّها بدأت كلّ هذا "في عمر الـ26 عاماً، ولم يكن أحد في عائلتي يفهم ما الذي أفعله، إذ كان من الصعب عليّ شرحه خصوصاً وأنّه لم يكون موجوداً بعد. لقد شعرت أنني كبرت 10 أعوامٍ في عام واحد".

على سبيل المثال، في فرنسا، تعمل الشركة الحكومية "إيكو-أمبالاج" Eco-Emballage التي تغطي غالبية تكاليف إعادة التدوير للشركات التي تنتج النفايات على جمع وفرز النفايات ومن ثمّ بيع المنتجات إلى شركات إعادة التدوير.

أما في الجزائر، "لا يوجد إجراء وطني واضح لإعادة تدوير النفايات وذلك رغم توقيع الحكومة على عددٍ من البرامج مثل 'رسكلة وتثمين النفايات ECO JEM. بموجب هذا البرنامج المستوحى من النموذج الفرنسي، كان من المفترض أن تخفض الحكومة الضرائب على الشركات التي تنتج البلاستيك لكي تستطيع تأمين التكاليف الأساسية لعملية إعادة التدوير. غير أن هذا لم يحدث لأنّ الحكومة لم تحدد هذه الضريبة.

فتجدر الإشارة إلى أن "معظم العاملين في جمع وفرز النفايات في الجزائر يعملون بشكل غير منظّم وغير رسمي، ما يجعل ازدهار شركات إعادة التدوير أمراً صعباً".(**https://www.wamda.comconsulté le2019 –12–1**).

4.4.غيلاس يخوض أول تجربة فلاحيه في زراعة الفطر ببقايا القهوة:

ترمى يوميا، أطنان من بقايا القهوة، في مكبّات النّفايات وهو تبذير توقف بفضل الشاب غيلاس مداني ابن قرية تيميزار بـ ''تيزي وزو.''

حيث جسّد موضوع تخرّجه الجامعي كمشروع استثماري أين يقوم فيه بزراعة الفطر المحاري، عن طريق خلط تفل القهوة مع القش وبكتيريا فطرية وعرض المزيج للتبخر.

وبعد ذلك يقوم غيلاس بوضعها داخل صناديق مثقوبة لتخزن في غرفة مظلمة وحرارة عالية لمدة أسبوعين ثم يدخلها إلى قاعة أخرى أكثر تهوية لمساعدتها على النمو والتكاثر.

بعدها تصبح طازجة موجهة للمطاعم أين الطلب عليها بكثرة عكس الأسواق أين لا تتوفر بكثرة هذا النوع من الفطريات الطازج.

تقنية إنتاج هذه الفطريات النادرة وبالاعتماد فقط على أبسط الوسائل، هي فعلا تجربة فلاحيه تعتبر الأولى من نوعها بولاية تيزي وزو، ويستحق صاحبها كل الدعم لإدخالها إلى الأسواق المحلية ناهيك عن الأثر الإيجابي لها على البيئة. (https://www.google.com/search?client=firefoxconsulté le02-12-2019)

5.خاتمة:

وفي الأخير نخلص إلى أن الابتكار الأخضر يعمل على حماية البيئة من خلال تصميم منتجات صديقة للبيئة، والزيادة في كفاءة استخدام الموارد، وبالتالي يعتبر وسيلة للتقليل والحد من الضغط على الموارد الناضبة، الأمر الذي يساعد في الانتقال إلى اقتصاد يساهم في الحد من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية ويقل فيها انبعاث الكربون.

ويعد الابتكار الأخضر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفتاح نجاح، وحجر الزاوية في بناء وتدعيم استراتيجياتها التنافسية التي توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حماية من مخاطر المنافسة وتقلبات السوق، وتضمن لها تحسين مركزها التنافسي من خلال التميز في منتجاتها الخضراء وعملياتها، وصولا لإرضاء زبائنها وتحسين صورتها والمحافظة على حصتها السوقية، وبالتالي ضمان بقاءها واستمراريتها.

6. الإحالات والمراجع:

1.6. المراجع باللغة العربية:

1. التقرير السنوي لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2006
2. أحلام منصور، آسيا بن عمر، واقع المؤسسات في الجزائر ووسائل دعمها، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، ديسمبر 2017؛.
3. أحمد عبد الستار الطالبي ، علياء إبراهيم حسين، عناصر الابتكار الأخضر وأثرها في تعزيز الاستدامة البيئية–دراسة استطلاعية في شركات صناعة الألبان في القطاع الخاص في الموصل–، مجلة جيهان أربيل العلمية،العدد 2، الجزءB، 2018.
4. القانون رقم 10- 18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد77، المؤرخ في 12-2001؛

5. حمزة غربي، قمان مصطفى، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في افريل2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، نقلا عن منظمة العمل العربي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والثلاثون، شرم الشيخ، يومي 23 فيفري-1 مارس2008. جمهورية مصر العربية.
6. رندة سعدي، قاشي خالد، ابتكار منتجات خضراء كوسيلة لتحقيق ميزة تنافسية مستمرة للمؤسسات من خلال التوجه نحو البيئة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 1، 2019؛
7. شريف غياط، سهام بوفلفل، إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة الفقر مع الإشارة لتجارب بعض الدول، ملتقى صفاقس الدولي حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، 2013.عارك
8. عبود عمير واحمد ضياء الدين صلاح الدين، الإبداع الأخضر إستراتيجية فاعلة لمواجهة تحديات تحقيق الاستدامة البيئية لمنظمات الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 1، 2018؛

9. عمر اويسمية وآخرون، توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة" نماذج لمؤسسات خضراء"، مجلة نماء للاقتصاد وتنمية، العدد 4، 2018؛

10. ليليا بوقوبة، بن منصور ليليا، دور الابتكار البيئي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر،التجربة الهولندية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد3؛ 2019.

11. مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، دور مؤسسات "الصناعات التقليدية والحرف" في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – حالة الجزائر، مداخلة تندرج ضمن الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18 و19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح؛

12. موسى بخاخشة وآخرون، الإبداع البيئي: توجه حديث لخلق منتجات آمنة بيئيا، المؤتمر الوطني الأول حول: المنظمات وتبني التسويق الأخضر: توجه جديد للتنمية المستدامة، يومي 14– 15 ديسمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة؛

13. وردية بوقابة، الإبداع التكنولوجي ودوره في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراة، تخصص تسيير منظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2018؛

14. ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث: جوان 2018.

2.6.المراجع باللغات الأجنبية:

15. Frank Reuvers, What is new about green innovation,5th IBA Bachelor Thesis Conference, July 2nd, 2015, Enschede, University of Twente, The Faculty of Behavioural, Management and Social sciences, The Netherlands, 2015
16. République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Les données 2017 et er Septembre 2018.
17. Yuan Ma et all , Green Process Innovation and Innovation Benefit:The Mediating Effect of Firm Image, Sustainability 2017, 9, 1778;

3.6.مواقع أنترنت:

18. www.mipi.dz.consulté le 27/11/ 2019;
19. https://www.wamda.com/ar/2017/08/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%Aconsulté le01-12-2019
20. . https://www.google.com/search?client=firefox-bconsulté le02-12-2019